

مع حدوث التحول السياسي في العديد من الدول في العالم ، بُغية الوصول الى انظمة ديمقراطية ، باعتبارها الأكثر ملائمة لحماية حقوق الانسان ، فتسعى جاهدة إلى التحول من نظام استبدادي يخلو من حكم القانون ، إلى بناء دولة المؤسسات سواء من الناحية السياسية أو التنموية ، و لا تتوقف عند هذا الحد ، بل تسعى لمحاسبة المسؤولين عن الفظائع الجماعية أو انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبتها النظام السابق في المجتمعات وهذا ما يسمى بموضوع تجارب العدالة الانتقالية .

و في هذا الاطار أسست منظمة دولية غير حكومية (المركز الدولي للعدالة الانتقالية) وهذا الاخير " يقدم يد العون للمجتمعات التي خرجت لتوها من مرحلة الحكم القمعي أو الصراع المسلح، ويقف إلى جانب البلدان الأخرى التي لم تُحسم فيها بعد صور الظلم التاريخي والانتهاكات المنهجية . ويقدم المركز معلومات مقارنة وتحليلات قانونية وسياسية، ويقوم بالتوثيق وإجراء البحوث الإستراتيجية للمؤسسات المعنية بالعدل وتحرير الحقائق للمنظمات غير الحكومية والحكومات وغيرها ، إضافة إلى معاقبة المتورطين في الجرائم وانتهاكات حقوق الانسان ، و تقديم تعويضات للضحايا"(1) .

وبهذا فقد شهد العالم سابقا أكثر من 25 تجربة للعدالة الانتقالية في افريقيا و آسيا وأروبا بما فيها الدول العربية ، و نذكر بعض التجارب منها : تجربة الأرجنتين (1983) وإسبانيا (1978) وتشيلي (1990) وغواتيمالا (1994) جنوب إفريقيا (1994) وبولندا (1997) وسيراليون (1999) وتيمور الشرقية (2001) والجزائر (2003) والمغرب (2004) ، ولكن كل هذه التجارب كانت بدرجات متفاوتة من حيث السياق التاريخي و السياسي لبعض البلدان(2) .

ومن خلال هذه التجارب تعمل الدول على انشاء لجان و هيئات للبحث عن الحقيقة وتختلف مسميات هذه اللجان الهيئات عن الأخرى لتلك الدول ، ولكن تشترك في نفس الهدف وهو البحث عن الحقيقة ، " ففي الأرجنتين وأوغندا وسيريلانكا أنشئت "لجان خاصة بالمختفين" وفي هايتي والإكوادور أنشئت "لجان الحقيقة والعدالة" .

¹ المركز الدولي للعدالة الانتقالية ، التقرير السنوي 2003/2004 ، ص2 ، في: www.ier.ma/IMG/pdf/ICTJ.AR04.Ara.pdf

² امل مختار ، "لجان الحقيقة" ، مجلة اتجاهات نظرية في تحليل السياسة الدولية . العدد 194 ، 2013 ، ص 21

وفي تشيلي وجنوب أفريقيا وسيراليون وحالياً جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية "لجان الحقيقة والمصالحة" وأحدثها "لجنة الاستقبال والحقيقة والمصالحة" في تيمور الشرقية ، لكن لا يمكن ان نغفل عن أهمية الآليات الأخرى (المتابعات القضائية وتقديم تعويضات و اصلاح المؤسسات) في السعي والبحث عن الحقيقة والقيام بالمصالحة سواء الفردية أو الوطنية⁽¹⁾ .

فدراسات تجارب العدالة الانتقالية للدول تكون لها ثلاث محطات ، المحطة الأولى من بداية السياق التاريخي و السياسي للدولة أي الازمات والأحداث التي أدت إلى العدالة الانتقالية والصعوبات التي واجهتها والمحطة الثانية انشاء اللجان والهيئات لتطبيق مضمون مشروع العدالة الانتقالية واستخدامها للأدوات و الآليات لتحقيق الهدف المنشئ من أجله اللجنة أو الهيئة و المحطة الثالثة الآثار و النتائج المحققة من هذه العملية سواء كانت بالإيجاب أو السلب .

ومن خلال هذه التجارب العديدة في العالم ، ستكون دراستنا دراسة مقارنة حول تجربة العدالة الانتقالية لجنوب افريقيا و المغرب و سنتعرف عن كل المحطات التي صاغت هاتين الدولتين لهذه التجربة ، ومعرفة العوامل التي أدت إلى انجاح التجربة أو فشلها وعرفة أيضا عوامل الاختلاف .

في هذا السياق تبنت كل من المغرب و جنوب افريقيا تجربة العدالة الانتقالية ، وذلك بعد أن تدهورت بهما الاوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، وأصبحتا كل دولة تعيش أزمة تتفاقم بها يوما بيوم ، مما استوجب على المغرب و جنوب افريقيا ضرورة الاستجابة لتجربة العدالة الانتقالية وبناء ديمقراطية قائمة على أساس التحول انطلاقا من خصوصية واقع البلد .

سنعمل في هذه الدراسة على التعرف على كل ذلك بداية بتفكيك المصطلح للموضوع المطروح ، و ثم التطرق لجوانب الموضوع معتمدين بذلك دراسة مقارنة لدولتي جنوب افريقيا والمغرب ومنه تبين اوجه العوامل المختلفة للموضوع ، وعلى العموم تعتبر هذه الدراسة الأولى من نوعها على حد علم الباحث .

¹ مارك فريمان وبريسيلاب هاينر ، المصارحة ،نيويورك ، المركز الدولي للعدالة الانتقالية ، 2005، ص 4

أهمية الدراسة.

- و تكمن أهمية دراستنا للموضوع أساسا في الاهتمام في حالات التحول السياسي الذي يطرأ على الدولة مما يحدث فيها تغييرات واصلاحات على كل المستويات .
- كذلك التعرف على العدالة الانتقالية من حيث المفهوم و الاصطلاح بإعتبار أن المصطلح له شقين الاول "العدالة" والشق الآخر " الانتقال " وتقريب وربط و صياغة المصطلح .
- التعرف على الصيرورة التاريخية للعدالة الانتقالية من خلال أول ظهور لها ومواكبتها للأحداث في العالم ، ومن خلال المسميات التي أخذتها خلال عملية التطور .
- اصبحت العدالة الانتقالية تجربة ضرورية لإستمرار في الحياة فقد أصبحت الانظمة هي من تبدأ بها وذلك من خلال انشاء اللجان والهيئات للبحث عن الحقيقة في الماضي
- التعرف أكثر لتجربة العدالة الانتقالية لكل من المغرب و جنوب افريقيا من حيث السياق التاريخي و البيئة الداخلية والخارجية والعوامل التي أدت اختيار هذه التجربة والادوات والاليات التي استخدمتها خلال تجربتها للعدالة الانتقالية ، في البحث عن الحقيقة بهدف تحقيق المصالحة ودراسة المقارنة هي الافضل للموضوع ، وفي نفس الوقت معرفة الاهداف المراد تحقيقها من خلال التوجه الى العدالة الانتقالية .
- ومن خلال هذه الدراسة سيحاول الباحث أن يثبت أو ينفي صدق نية مبادرة كل تجربة انطلاقا من انشاء اللجان و الهيئات إلى نهاية تقديم تقريرها الختامي وتطبيق توصيات اللجنة وبغية الاهداف المتوصل اليها .
- الوقوف في هذه الدراسة على مبادرة المجتمع بهذه التجربة واستجابة النظام لها أو العكس أن تكون مبادرة من النظام و تقبل المجتمع لهذه المبادرة ، والنظر في ملف المسؤولين عن انتهاكات و التجاوزات لحقوق الانسان بمعاقبتهم أو الاعفاء عنهم.

اسباب اختيار الموضوع

بطبيعة الحال ككل باحث له اسباب في إختيار الموضوع ، لنا ايضا اسباب في اختيار موضوع "العدالة الانتقالية في المغرب و جنوب افريقيا دراسة مقارنة " ، و كالعادة هناك نوعان من الاسباب (اسباب موضوعية واسباب ذاتية) و تتحدد الاسباب الموضوعية مجموعة من المبررات الموضوعية والحاجة الواقعية ، أما الاسباب الذاتية تتمثل في والموضوعية لإختيار هذا الموضوع :

الاسباب الموضوعية :

- تعود الاسباب الموضوعية أساساً إلى الاهداف المدرجة من خلال تخصصنا العلمي الذي زاول الباحث فيه الدراسة النظرية ألا وهو "أنظمة سياسية مقارنة والحكم الراشد" .
- الاحاطة بموضوع العدالة الانتقالية من حيث اظهار المفاهيم و تفسير الظواهر المؤدية للعدالة الانتقالية لكل من المغرب وجنوب افريقيا.
- تحليل مشروع مضمون العدالة الانتقالية من حيث انشاء الهيئات و لجان الحقيقة في تتبع احداث الماضي وتقديم التعويضات و تقديم اصلاحات في التقارير الختامية.
- علاقة الفواعل الرسمية وغير الرسمية و المنظمات الدولية غير الحكومية بالعدالة الانتقالية ، ومشاركتها و تفاعلها ومساهمتها فيها .
- اثر المكنبة بهذا الموضوع (العدالة الانتقالية) ، وخاصة دراسة المقارنة بين جنوب افريقيا والمغرب

الاسباب الذاتية :

- تعود الاسباب الذاتية في اختيار هذه الدراسة (العدالة الانتقالية) بإعتباره أحد المقاييس السابقة التي درسناها في السداسي الاول ، فأراد الباحث البحث و التعمق أكثر للموضوع والتوسع فيه .
- كما اننا عرفنا سابقا خلال دراستنا للموضوع العدالة الانتقالية أن هناك عدة دولا في العالم بما فيها الدول العربية خصوصا ، و لهذا قمنا بالبحث في دراسة هذه التجربة.

- تزامن هذه الدراسة مع التحولات في العالم العربي " الشعب يريد.." في دعوات ومطالبات بإصلاحات ازمات مزمنة و محاسبة المسؤولين على ما حصل من تجاوزات .

- انطلاقا من الدراسات السابقة لموضوع العدالة الانتقالية ، اراد الباحث أن تكون هذه الدراسة للموضوع (دراسة مقارنة بين بلدين افريقيين "المغرب وجنوب افريقيا ") باعتبارها هي الاولى من نوعها في هذا المجال.

أدبيات الدراسة:

ان الدراسات التي تعرضت لهذا الموضوع (العدالة الانتقالية) لحسن حظنا أنها متوفرة مما يعني وجود أعمال قريبة في بعض أجزائه ، اما في الاطار الميداني دراسة المقارنة لجنوب افريقيا والمغرب في غير موجودة .

لقد اعتمدنا في دراستنا لهذا الموضوع على مجموعة من الدارسات السابقة وتتمثل في مجموعة من الكتب والمذكرات والمجلات ، المواقع الالكترونية التي تطرقت للموضوع من عدة زوايا ومن عدة جهات مختلفة ، ومع العلم أن موضوع العدالة الانتقالية بين المغرب وجنوب افريقية دراسة مقارنة من المواضيع الحديثة نسبيا .

ان ما لفت انتباهنا العلمي لدراسة هذا الموضوع هي بعض الكتابات الغربية كتاب احدى مختارات المجلة الدولية لصليب الأحمر للكاتب ايريك سوتاس "الامين العام للمنظمة العالمية لمناهضة التعذيب "OMCT" وهذا الكتاب بعنوان "العدالة الانتقالية والعقوبات"(1) واحتوى فيه عن مجموعة من النقاط بداية بلمحة موجزة عن العدالة الانتقالية ثم التعريف والعقبات التي تواجه ترتيبات هذا المفهوم ، وذكر فيه ايضا عدة تجارب دولية للعدالة الانتقالية ، إلا أن هذا الكتاب هو عبارة عن مقالات موجزة الا أنه قد احتوى على كثافة علمية مميزة.

اضافة الى المحاضرات المقدمة في اطار الدراسة النظرية لمتطلبات الحصول على شهادة الماستر تخصص انظمة مقارنة والحكم الراشد وخصوصا محاضرات مقياس " حكم راشد والتحول الديمقراطي"(2)،

¹ ايريك سوتاس ،العدالة الانتقالية والعقوبات . مختارات من المجلة الدولية للصليب الاحمر ،المجلد 90 ، العدد870 ، جوان 2008 ، ص 2

² خالد بقاص ، " حكم راشد والتحول الديمقراطي"،(محاضرات لطلبة قسم الماستر انظمة سياسية مقارنة والحكم الراشد غير منشورة ،كلية الحقوق والعلم السياسية ،جامعة الوادي 2013/2014).

وهي المحاضرات التي تناولت المفهوم و المجال المعرفي له والحقل الذي ينتمي له هذا المصطلح والتطرق الى الاجيال المتعاقبة للعدالة الانتقالية والاشكاليات التي تضمنتها .

- المؤلفان مارك فريمان و بريسيلااب هاينر هما عضوان بالمركز الدولي للعدالة الانتقالية في كتاب بعنوان "المصارحة"⁽¹⁾ ويشمل هذا الكتاب مجموعة من النقاط المهمة عن العدالة الانتقالية بداية بشرح المفهوم والمصطلحات القريبة من والمشابهة له و ثم التطرق إلى انشاء اللجان وطريقة عملها و اضاف فيه مجموعة من الاشكال للشرح ، و كتاب "العدالة الانتقالية بالمغرب : تقرير تقدم العمل"⁽²⁾ هو كتاب صغير بمثابة تقرير يحتوي حالة المغرب قبل تجربة العدالة الانتقالية و بعدها ، ومولد لجنة الانصاف و المصالحة وعمل هذه اللجنة وتقريرها الختامي من حيث التوصيات و الآمال المستقبلية .

- المؤلف نويل كالهون في كتابه بعنوان " معضلات العدالة الانتقالية في التحول من دول شمولية الى دول ديمقراطية "⁽³⁾ ، يشمل هذا الكتاب موضوع العدالة الانتقالية في تحولها من أنظمة شمولية إلى أنظمة ديمقراطية وقد أخذ على ذلك عدة تجارب من دول أوروبا الشرقية .

ومن الدراسات والمؤلفات العربية نجد المغربيان عبد الكريم عبد اللاوي و محمد المالكي ، كان عنوان كتاب عبد الكريم عبد اللاوي "تجربة العدالة الانتقالية في المغرب"⁽⁴⁾ ، و تناول فيه قسمين وكل قسم يحتوي على فصلين القسم الاول تناول المحددات التاريخية للمغرب وتجربة المجلس الاستشاري في معالجته لقضايا الانتهاكات و الاختفاء القسري، والقسم الثاني عن هيئة الانصاف و المصالحة و التعويضات وجبر الضرر .

أما محمد المالكي فكان عنوان الكتاب "العدالة الانتقالية و التحول الديمقراطي في المغرب"⁽⁵⁾ وشمل هذا الكتاب موضوع العدالة الانتقالية وركز على عمل الهيئة في اتخاذها اسلوب المصالحة بدل المقاضاة .

¹ مارك فريمان و ابرسيلااب هاينر ، "المصارحة"، المركز الدولي للعدالة الانتقالية ، نيويورك ، 2004

² مارك فريمان ، "العدالة الانتقالية بالمغرب : تقرير عن تقدم العمل " ، نيويورك ، المركز الدولي للعدالة الانتقالية، 2005

³ نويل كالهون ، " معضلات العدالة الانتقالية في التحول من أنظمة شمولية إلى أنظمة ديمقراطية"، تر :صفا شربا ،بيروت ، الشبكة العربية للأبحاث والنشر ، 2014

⁴ عبد الكريم عبد اللاوي ، "تجربة العدالة الانتقالية في المغرب"، مركز القاهرة للدراسات حقوق الانسان ، القاهرة ، 2013

⁵ محمد المالكي، "العدالة الانتقالية ولتحول الديمقراطي في المغرب". بيروت ، الندوة السنوية للشبكة العربية للتسامح، 2012

- المؤلف عمرو السراج بعنوان "تجربة العدالة الانتقالية بالمغرب"⁽¹⁾ هذا الكتاب صغير حجمه ولكنه ثري وكثيف علمه، حث تطرق فيه الى اسباب ظهور العدالة الانتقالية واصلاحات الملك حسن الثاني والملك محمد السادس وانشاء لجنة الانصاف والمصالحة وهيكلها وجدول اعمالها..

- المؤلف محمد محي الدين في كتابه المعنون: "موجز حول مسار التحول الديمقراطي والتجارب الدولية والدروس المستفادة منها"⁽²⁾ (هو مستشار السياسات الاجتماعية بالمركز الاقليمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي) وتناول فيه مواضيع مختلفة عن التجارب و التعويضات والعفو ولجان الحقيقة و مراحل التحول و الحكومات الانتقالية والفواعل الرسمية وغير الرسمية فيها و قد شارك في هذا مجموعة من الخبراء للإجابة عن مجموعة من الاسئلة التي يدور فحواها حول دور الأحزاب و الحركات الاجتماعية في التحول و آليات الحفاظ عل حقوق الانسان وتعميق تطبيق العدالة الانتقالية بالإضافة الى الاصلاحات في الادارة وأهمية ضمان توزيع العادل للنمو الاقتصادي.

- أما دراسات التي تناولت العدالة الانتقالية في جنوب افريقيا منها كتابات نيلسون منديلا في كتابه "رحلتي الطويلة من أجل الحرية"⁽³⁾ تناول فيه الكاتب حياته كاملة ومطالبته بتجربة العدالة الانتقالية والمفاوضات والعقبات التي واجهتها .

- اما من الدراسات الجزائرية التي تطرقت لتجربة جنوب افريقيا نجد : دراسة هشام مزوجي والمرسوم بـ: "نيلسون منديلا وكفاحه ضد التمييز العنصري"⁽⁴⁾ الذي ركز فيه عن أهم الاعمال التي قام بها منديلا بعد سقوط نظام العنصري لكن الدراسة هذه لم تكن دراسة مقارنة مثل دراستنا هذه ، بل اقتصرت على جانب واحد كما أنها اغفلت جانب مهم وهو استخدام آليات العدالة الانتقالية .

- ونجد أيضا من الدراسات الجزائرية التي تطرقت لتجربة المغرب دراسة شهرزاد صحراوي المرسومة بـ: "هيكلية التحول الديمقراطي في المنطقة المغاربية"⁽⁵⁾ وتميزت هذه

¹ عمرو السراج، "تجربة العدالة الانتقالية بالمغرب"، سوريا ، الهيئة السورية للعدالة الانتقالية، 2014

² محمد محي الدين ، مسارات التحول الديمقراطي . ،سوق المعرفة العربي ، القاهرة ، 2011

³ نيلسون منديلا ، تر عاشور شلمس ، رحلتي الطويلة من أجل الحرية ، sael pabliher ، لندن ، 1994

⁴ هشام مزوجي ، نيلسون منديلا وكفاحه ضد التمييز العنصري . مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في التاريخ المعاصر

،كلية العلوم الانسانية جامعة بسكرة ،2014/2015

⁵ شهرزاد صحراوي ، "هيكلية التحول الديمقراطي في المنطقة المغاربية دراسة مقارنة تونس و الجزائر والمغرب" ،مذكرة

لنيل شهادة الماجستير ،جامعة بسكرة ، 2012/2013

الدراسة بتطرقها لثلاث دول (تونس والجزائر و المغرب) وتطرقت لكل دولة منهم إلى دوافع ومؤشرات التحول ، ومعوقات وآفاق ومستقبل هذه الدول ، وهذه الدراسة تتسجم مع الخلفية العلمية صاحبها ، بحيث توصلت الباحثة ان المؤسسة العسكرية تمثل عائقا أمام التحول الديمقراطي في الدول المغاربية ، بالرغم من أن الدراسة دراسة مقارنة إلا أنها كانت بين الدول المغاربية ولم تكن بين جنوب افريقيا والمغرب مثل دراستنا هذه

اشكالية الدراسة :

إن موضوع " تجربة العدالة الانتقالية" التي مست المغرب و جنوب افريقيا يتوجب علينا دراسة تاريخ البلدين ما إنجر عنه من أزمات و أسباب داخلية وخارجية أدت بهاتين الدولتين إلى ما يسمى بتجربة العدالة الانتقالية ، ومعرفة الادوات و الآليات التي استخدمت في إطار العدالة الانتقالية بغية الوصول إلى بناء مؤسسات ديمقراطية والتحقيق في ارث الماضي حتى يمكننا أن نجيب على الاشكالية التالية :

إلى أي مدى كان تطبيق تجربة العدالة الانتقالية ناجحا ، من خلال الآليات و الأدوات التي قامت عليها في بناء دولة ديمقراطية في كل من المغرب وجنوب افريقيا ؟

الاسئلة الفرعية :

حتى يتيسر لنا الاحاطة بالموضوع ارتأينا تجزئة الاشكالية إلى أسئلة فرعية:

-ما هو مفهوم العدالة الانتقالية والسيرورة التاريخية لها؟

-ماهي ادوات وآليات العدالة الانتقالية؟

- كيف أثر السياق التاريخي في توجه البلدين إلى العدالة الانتقالية؟

-كيف اتم استخدام مشروع مضمون العدالة الانتقالية في البلدين

- وهل كان هناك دور للفواعل غير الرسمية في هذه التجربة ؟

- ماهي أثار ونتائج العدالة الانتقالية لكل من المغرب وجنوب افريقيا؟ وعوامل الاختلاف فيها؟

حدود المشكلة البحثية

ان المشكلة التي سيعالجها البحث لها حدود موضوعية وأخرى زمانية :

المجال الموضوعي:

ان هذه الدراسة تتناول موضوع العدالة الانتقالية في المغرب وجنوب افريقيا ، و سنحاول في دراستنا هذه التركيز على مشروع مضمون العدالة الانتقالية لتحقيق التحول الديمقراطي والاستقرار السياسي في كل من المغرب وجنوب افريقيا.

المجال الزمني :

باعتبار ان هذه الدراسة دراسة مقارنة ، يتحدد المجال الزمني لكل تجربة خوضها لتلك التجربة فجنوب افريقيا خاضت التجربة هذه سنة 1994 حددت عمل اللجنة ما بين سنتي 1960 و 1994 أي ما يقارب 34 سنة ، أما المغرب فخاض هذه التجربة في سنة 2004 و حدد عمل الهيئة ما بين سنتي 1961 و 1999 ، اي ما يقارب 38 سنة

المجال المكاني :

تعتبر المغرب وجنوب افريقيا من الدول التي مستها العدالة الانتقالية ، ومن أجل مواكبة هاته الموجة باشرت كل من المغرب و جنوب افريقيا مجموعة من الاصلاحات و التي بصدد دراستها وتحليلها .

الفرضيات

بعد تحديد الإشكالية الرئيسية للموضوع والاسئلة الفرعية لتفصيلية لها ، يمكن صياغة الفرضية التالية :

• كلما كان في النظام اضطهاد وانتهاكات لحقوق الانسان (سواء كانت فردية أو جماعية..) كلما كانت الحاجة للعدالة الانتقالية أكبر .

إن صياغة هاته الفرضية ينطلق أساسا من الاطار العام للإشكالية الأساسية للموضوع حيث تتضمن علاقة سببية وتتمثل في المتغير التابع و المتغير المستقل ، إذ يمثل للفرضية الأولى " كلما كان في النظام اضطهاد وانتهاكات لحقوق الانسان " المتغير التابع ، أما المتغير المستقل يتمثل في الفرضية الثانية " كلما كان الحاجة للعدالة الانتقالية أكبر".

الفرضيات الفرعية:

تم صياغة فرضيات فرعية تتعلق أساسا بخطة الدراسة والاشكالية الرئيسية والاشكالية الفرعية وتتمثل هذه الفرضيات الثانوية في أربع فرضيات:

- تساهم الادوات والاليات المعتمد عليها في العدالة الانتقالية في توازن بين القوى السياسية وضمان الحرية للأفراد.
- الاطراف المعارضة لتجربة العدالة الانتقالية تقوم بعرقلتها.
- الفواعل غير الرسمية هم من يطالبون أكثر بالعدالة الانتقالية.
- الذين قاموا بالتجاوزات يتم مصالحتهم و الاعفاء عنهم بدل مقاضاتهم.

الإطار المنهجي:

باعتبار أن المنهجية هي العلم التي يستخدمها الباحثون في دراساتهم للمشاكل البحثية والوصول الى الحقيقة ، لأن المنهج هو بمثابة المركبة التي نركبها حتى نصل بها هدف محدد ، ومع أن دراستنا دراسة مقارنة فقد تتطلبت لدراسة هذا الموضوع مجموعة من المناهج و الاقتربات :

أ- المناهج : تمثلت في مايلي :

1) **المنهج المقارن** : يعرف سيتورت ميل⁽¹⁾ أن المقارنة دراسة ظواهر متشابهة ، والباحث في دراسته للمقارنة يبحث عن الحالات المسؤولة في التشابه والاختلاف ،وقد حظي المنهج المقارن في الدراسات السياسية بأهمية كبرى وهو ما اعتبره "دوغان" و "بيلاسي" أنه لا تكاد تجد دراسة سياسية دون ان تستخدم المنهج المقارن .

بما أن مضمون دراستنا بين بلدين " المغرب و جنوب افريقيا" وجب علينا استخدام هذا المنهج الذي له أهمية في إكتشاف و استخراج أوجه الشبه والاختلاف بين مجتمعين أو أكثر و الوصول في الأخير إلى نتائج نهائية بعد تحليلها.

2) **المنهج التاريخي** : و قد استخدم الباحث في دراسته أيضا على هذا المنهج لما له اهمية و أثر كبير في دراسة ماضي الشعوب و التاريخ الانساني ، حيث من خلال هذا المنهج وجب علينا استخدامه لهذه الدراسة لأنه يوضح لنا البيئة والظروف التاريخية

¹ محمد شلبي ، "المنهجية السياسية : المفاهيم والمقاربات والمناهج". الجزائر ، كلية العلوم السياسية ،الجزائر ، 1997، ص 73

والظواهر الاجتماعية والسياسية ..التي أدت بكل من المغرب و جنوب افريقيا الاقبال على العدالة الانتقالية .

(3) منهج دراسة الحالة : يستخدم منهج دراسة الحالة في مختلف حقول المعرفة بغية التعمق أكثر في الدراسة في الحالات التي يود الباحث دراستها ، يعتمد هذا المنهج اساسا على التعمق في مرحلة معينة أو دراسة معمقة لنموذج أو أكثر لعينة يقصد منها الوصول إلى تعميمات ، وقد كانت دراسة حالة حول المغرب و جنوب افريقية في تجربتهم للعدالة الانتقالية .

ونحن في دراستنا هذه تجربة العدالة الانتقالية أخذا (المغرب و جنوب افريقيا) كدراسة حالة ، معرفة أحداثها و استجابة المجتمع لها.

ب- الاقترابات : لقد جاءت الاقترابات لتفسير الظواهر والخروج بها من العمومية الجزئية ونذكر منها :

(1) اقتراب القانوني : يعد هذا الاقتراب أهم مدل منهجي يركز هذا الاقتراب على الاحداث و المواقف و الابنية ، وباعتبار هذه الدراسة تجربة العدالة الانتقالية التي تكون في الدولة وتكون في مرحلة ما بعد الانتقال ، كتتنظيم تجربة العملية الانتقالية لتلك الدولة وكيفية متابعتها، ويبحث هذا الاقتراب في حثيثات ترتيب المسؤوليات والتمييز بين الأفعال المشروعة وغير المشروعة سواء تعلق بالقانون الداخلي او الخارجي ،ولقد طبقنا هذا الاقتراب في دراستنا هذه ، بالاطلاع على الاصلاحات التي تم تفعيلها اثناء توجه الدولة للعدالة الانتقالية .

(2) اقتراب التحول الديمقراطي : يهتم هذا الاقتراب في الدول التي تشهد تحولا و انتقال من نظام لآخر ، وما يواكب هذا التحول من أحداث وتغير في القوانين أو حتى المسؤولين ، وحتى الطريقة التي بها يتم اختيار عملية التحول و الانتقال.

وباعتبار ان الدراسة دراسة مقارنة بين دولتين في تجربة عملية العدالة الانتقالية لذا وجب علينا استخدام هذا الاقتراب .

الاطار الایتمولوجي :

و نورد هنا أهم المفاهيم المضمونية التي وردت في الدراسة :

- الانتقال الديمقراطي :

ينتقل نظام تسلطي مغلق إلى نظام شبه ديمقراطي يأخذ شكل ديمقراطية انتخابية، ويمكن أن يتحول نظام شبه ديمقراطي إلى نظام ديمقراطي ليبرالي أو يكون قريباً منه. كما أن الانتقال إلى النظام الديمقراطي يمكن أن يتم من أعلى، أي بمبادرة من النخبة الحاكمة في النظام غير الديمقراطي أو الجناح الإصلاحي فيها، أو من أسفل بواسطة قوى المعارضة المدعومة بتأييد شعبي واسع، أو من خلال المساومة والتفاوض بين النخبة الحاكمة وقوى المعارضة لها، أو من خلال تدخل عسكري خارجي (1).

- التحول الديمقراطي :

"إن عملية التحول الديمقراطي من الناحية النظرية هي عملية انتقال من النظم التسلطية إلى أخرى غير تسلطية أو تعددية، والتخلص من نظم الهيمنة نحو صيغ أكثر ديمقراطية في الحكم ، أما من الناحية العملية من خلال مجموعة من المؤشرات الهامة تساهم في قياس درجة هذا التحول ، و تعتمد على ثلاث مبادئ أساسية يمثل توافرها المعيار الأساسي لقياس مستوى التحول وهي: مبدأ الحرية التنظيمية والفكرية (يشمل ذلك حق التنظيم الحزبي ، وحرية التعبير، والتعددية السياسية)، مبدأ التداول السلمي للسلطة (طبقاً لقواعد قانونية وإجرائية معروفة، وحق الأغلبية في تسلم مسؤولية الحكم من خلال الانتخابات العامة الحرة النزيفة والمباشرة، ومنع احتكار السلطة من قبل شخص أو جماعة) ومبدأ المساواة (الذي يتضمن المساواة وتكافؤ الفرص أمام الجميع)" (2).

و لكن لا بد من التمييز بين التحول الديمقراطي و الانتقال الديمقراطي فالأول هو مرحلة متقدمة على الانتقال الديمقراطي وتتميز بالصعوبة والتعقيد و الثاني الذي يتمثل في التحول

¹ محمود جميل الجندي، الربيع العربي و اشكالية التحول الديمقراطي .د.د.ن،د.ب.ن، د.س.ن ، 2011، ص3.

² حسنين توفيق إبراهيم، الانتقال الديمقراطي، مركز الجزيرة للدراسات، 2013 <http://www.aljazeera.net>

الديموقراطي في التغيير البطيء والتدريجي للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في بلد ما⁽¹⁾.

- المصالحة

إن مصطلح "المصالحة" يدور على الألسنة كثيراً ولكنه غالباً ما لا يعرف أو يفهم بوضوح. "فقد اتضح من دراسة قام بها "مركز جوهانسبرج لدراسة العنف والمصالحة" حول أثر "لجنة جنوب أفريقيا للحقيقة والمصالحة" على أحد المجتمعات المحلية أن سكان المنطقة المعنية كانت لديهم آراء شديدة التباين حول معنى المصالحة. هناك محور مشترك بين الآراء كلها يدور حول إقامة علاقة بين المجموعات أو الأفراد، ولكن تعريف تلك العلاقة يختلف باختلاف الثقافة والخبرات الخاصة بانتهاكات حقوق الإنسان والموقع في البنية السياسية والظروف الشخصية. غير أنه يبدو أن هناك اتفاق عام مشترك بين معظم الخبراء على أن المصالحة هي عملية أكثر منها هدف يحقق"⁽²⁾.

المصالحة الوطنية:

يرجع هذا المصطلح " للزعيم الفرنسي " شارل ديغول " ، وذلك بتحمل المسؤولية ابان حرب الجزائر (بمسح الديون ، وجرائم الماضي التي وقعت تحت الاحتلال) ، واستخدم هذا المفهوم الرئيس الفرنسي الاسبق فرنسوا ميتران بإعتباره ضامن الوحدة الوطنية ، استخدم أيضا نيلسون منديلا هذا المفهوم في جنوب افريقيا عندما كان في السجن كان يطمح للمصالحة الوطنية إذ أنه رأى أن يضطلع بنفسه بالتفاوض واجراء العفو العام ، تشمل المصالحة الوطنية الاجراءات والعمليات التي تكون ضرورية لإعادة بناء الامة على أسس شرعية و قانونية و تعددية وديمقراطية في الوقت نفسه ، ومنه يمكن القول أن المصالحة الوطنية هي أهداف العدالة الانتقالية"⁽³⁾.

¹ محمد الداسر ، التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي ، www.alrafedein.com

² مارك فريمان و بريسيلا هابنر ، "المصارحة" . المركز الدولي للعدالة الانتقالية ، نيويورك، ص 1

³ مروة نظير ، "الاجيال المتعاقبة لمفهوم وتطبيقات العدالة الانتقالية" . اتجاهات نظرية في تحليل السياسة الدولية ، العدد 194، 2013 ، ص 7

عدالة التصالح :

يركز هذا المفهوم "على ضحايا الجريمة و التعامل مع الأضرار الملموسة التي ألحقت بهم ،من خلال عملية غير رسمية للتوسط بين الطرفين و يرى انصار عدالة التصالح بأنها تبلي بلاء افضل من المقاضاة في التعامل مع التوترات والمعضلات المرتبطة بالسياق الانتقالي، وتعمل المنظمات والسياسيون على تصدير هذا المفهوم ، و التجديد لاستخدامه في سياقات انتقالية جديدة"⁽¹⁾.

عدالة المنتصر :

ويقصد من هذا المفهوم أن الفائز بعد التغيير يعمل على إقصاء المهزوم سياسيا واجتماعيا ومنعه من أي مشاركة له في المراحل الانتقالية ، ولعل تجربة العراق تأخذ نموذجا لهذا النمط ، اذ اتخذت السلطة بعد سقوط صدام نهجا انتقاميا ،بحل حزب البعث و تفكيك المؤسسات الأمنية ، وهو ما أحدث نتائج سلبية في السياق الانتقالي في اشتعال الصراع الطائفي.

عدالة مترددة :

وهو "تمط يشير إلى ان نظام ما بعد التغيير يسعى لعمل توازن بين مصالح النظام القديم ، واهداف مرحلة التغيير، و تكون العدالة الانتقالية خليطا من اللجوء للقضاء التقليدي و بعض آليات العدالة الانتقالية ، كما هو الحال في مصر في محاكمة رموز نظام مبارك،أذ انه بعد التغيير واجراء انتخابات فاز بها محمد مرسي و الذي تم عزله اثر موجه ثورية مدعومة من الجيش و بالتالي انعكست العدالة المترددة على تعثر النظام الديمقراطي في مصر"⁽²⁾.

¹ مروة نظير مرجع سابق، 6

² خالد حنفي علي ، " أنماط العدالة المنقوصة والانتقال الديمقراطي الهش"،الاتجاهات النظرية في تحليل السياسة الدولية ، العدد197،2013. ص 3

عدالة المشروعية :

وهي "التي تستند إلى اتفاق قوة المعارضة مع السلطة على آلية اكتساب مشروعية قانونية وسياسية لإنقاذ العدالة الانتقالية ، حيث يعتمد فيها النظام مشاركة المعارضة في السلطة"(1).

عدالة جزئية :

وهنا من يطلق عليها اسم عدالة الحد الأدنى وهي "تمط تلجأ فيه السلطة الى بعض آليات العدالة الانتقالية ،دون البعض الآخر، مستهدفة تحقيق اهداف سياسية ،كعدم إحالة مسؤولين أو سياسيين للمحاكمة ،حيث يتم فيها العفو عن المتورطين في العنف و انتهاء الملاحقات القضائية ، وهنا تكون العدالة الانتقالية إحدى آليات النظام للتكيف مع التغيير"(2) .

عدالة تفاوضية :

وهي تشير "الى التوازن بين النظام القديم و الجديد، إثر التغيير، أو انتهاء الصراع مما يجعل السلطة لا تستطيع المضي في مسار العدالة الانتقالية إلا بالتفاوض مع قوى النظام القديمة"(3) .

عدالة تعويضية:

تعد العدالة التعويضية "أحد أشكال جبر الضرر القائم على الاعتراف بالأذى الذي تعرضت له الضحايا الانتهاكات ، بمنح مقابل مادي أو معنوي أو رمزي عن الخسائر والمعاناة التي تكبدها الضحايا ، و التركيز على المستقبل من خلال العمل على إعادة تأهيل الضحايا وتأمين حياة أفضل لهم ، و عادة ما تشمل هذه الآليات (إعادة الحقوق لأصحابها ، تقديم تعويضات مادية ، إعادة التأهيل، الترضية المعنوية)"(4).

¹ خالد حنفي علي ،مرجع سابق ،ص 4

² المرجع نفسه ، ص4

³ المرجع نفسه ، ص 4

⁴ عادل الماجد : "العدالة الانتقالية عقابية أم تصالحية". اتجاهات نظرية في تحليل السياسة الدولية ، العدد197، 2013، ص 13

العدالة التصالحية:

يدور هذا المفهوم حول "استخدام مفاهيم الحوار و الاعتذار و العفو بهدف تحقيق التعايش السلمي في المجتمع ، وتعتمد الى حد كبير في عادة بناء العلاقات بين الأطراف المتنازعة، ويمنح العفو بصورة مختلفة بغرض تحفيز المتورطين في الانتهاكات بالاعتراف مقابل العفو"⁽¹⁾.

العدالة العقابية:

تقوم هذا النمط "على آليات المحاسبة والعقاب لمرتكبي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان ، وتهدف أساسا إلى توقيع العقاب اللازم على الجناة جزاء لما اقترفه من أخطاء، بحيث يمثل هذا الردع الخاص للمنتهكين والردع العام لمن تسول له نفسه ارتكاب هذه الانتهاكات"⁽²⁾

هيكلية الدراسة :

انطلاقا من الاشكالية المطروحة والفرضية الرئيسة والفرعية منها ، فقد استخدمت في دراستنا هذه فصلين ، ولقد عالجتنا في **الفصل الأول** الاطار النظري و المفاهيمي للعدالة الانتقالية وباعتبار ان هذا الفصل يعالج فيه المفهوم وتبسيطه ، و نبذة التاريخية له ، وأدوات وآليات العدالة الانتقالية والتي ارتأينا أن تكون خطة الفصل كالتالي :

المبحث الاول المفهوم والنظريات المفسرة للعدالة الانتقالية و كان هذا المبحث يحتوي على مطلبين فكان المطلب الاول العدالة في اللغة والاصطلاح ، والمطلب الثاني النظريات المقاربة للعدالة الانتقالية.

أما المبحث الثاني فتناولت فيه نشأة العدالة الانتقالية و أهدافها ، وهذا الاخير يحتوي على مطلبين المطلب الاول السيرورة التاريخية للعدالة الانتقالية حيث مرت بثلاث مراحل ، والمطلب الثاني أهدافها.

¹ المرجع نفسه ، ص 13

² المرجع نفسه ، ص 12

أما المبحث الثالث وهو الأدوات و الآليات العدالة الانتقالية و انقسم المبحث إلى ثلاث مطالب وهي الأدوات القانونية وتمثلت في (الملاحقات والدعاوي القضائية، جبر الضرر والتعويضات) و الأدوات السياسية و تمثلت في (اصلاح المؤسسات ، انشاء لجان و هيئات الحقيقة) والأدوات الاجتماعية وتمثلت في (النوع الاجتماعي ، احياء الذاكرة وبناء النصب التذكارية) وهذا هو محل الدراسة .

أما الفصل الثاني الذي كان بعنوان تجربة العدالة الانتقالية بالمغرب و جنوب افريقيا وهو محور و لب المقارنة ، يحتوي هذا الفصل على ثلاثة مباحث ، فكانت معالجة المبحث الاول بعنوان الازمة التي أدت إلى ظهور العدالة الانتقالية في المغرب و جنوب افريقيا ، وقد احتوى هذا المبحث على مطلبين ، المطلب الاول الأزمة التي أدت إلى ظهور العدالة الانتقالية بجنوب افريقيا والمطلب الثاني الأزمة التي أدت إلى ظهور العدالة الانتقالية بالمغرب ، وقد تطرقنا في هذين المطلبين الى السياق التاريخي للبلدين شاملا الاسباب والاضاع الداخلية والخارجية .

وأما المبحث الثاني الذي كان بعنوان : مضمون مشروع العدالة الانتقالية للمغرب و جنوب افريقيا ، وعالجنا في هذا المبحث مطلبين ، المطلب الاول مشروع مضمون العدالة الانتقالية بجنوب افريقيا أما المطلب الثاني مشروع مضمون العدالة الانتقالية بالمغرب ، و يتضمن هذين المطلبين كل عمليات وتجربة البلدين من حيث تأسيس الهيئات أو لجان الحقيقة والتعويضات التي تقدم للضحايا لجبر الضرر ، و الاصلاحات تخليد الذكريات .

أما المبحث الثالث تناولنا فيه الآثار و النتائج وعوامل الاختلاف ، هذا المبحث الذي تضمن في مطلبه الآثار و النتائج الناجمة عن العدالة الانتقالية لكلا البلدين ، و ثم تطرقنا للمطلب الثاني عوامل الاختلاف و الذي احتوى على جدول كان من جهد الباحث انطلاقا من معلومات تم جمعها خلال الدراسة .

(3) صعوبات الدراسة :

بالرغم من ان دراستنا و اختيارنا لهذا الموضوع ، كلما بحثت فيه اكتشفت في طياته الكثير من الاحداث والخفايا ، باعتبار الصعوبات التي تواجه الباحث العلمي ، فقد واجهتنا أيضا نحن صعوبات التي لا مفر منها ، هذه الدراسة حديثة نسبيا فالمراجع في هذا الموضوع تعاني الندرة ، وخاصة عندما يتعلق الامر بالمقارنة بين البلدين (المغرب و جنوب افريقيا) فلا

تكاد تجد موضوعا بهذا الشكل ، كما أننا عانينا فيه تضارب في المعطيات و خاصة الأرقام و فترة السنوات ، وأيضا فيما يخص حجم التعويضات التي قدمت جبرا للضرر ، وكلما قلت المعلومة زاد البحث عنها أكثر ، ولكن كل الصعوبات تهون حين تعرف معنى المتعة مع المشقة.